

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٧١

المعقودة يوم السبت  
٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤  
الساعة ٠٠/٢٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد كيتنغ	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوروف
	الأرجنتين	السيد زاولس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويو
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد فوجيتا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيماننا
	الصين	السيد جانغ يان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لدسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بوردمن

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85589

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

## افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠

### إقرار جدول الأعمال

### أقر جدول الأعمال.

### الحالة المتعلقة برواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/508، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس: «إن مجلس الأمن يشعر بالهلع إزاء استمرار ورود تقارير عن تقتيل المدنيين الأبرياء في كينغالي وغيرها من أجزاء رواندا وعن الاستعدادات الجارية لاقتراح المزيد من المجازر. وهو يشعر بنفس القلق الذي أعرب عنه الجهاز المركزي لألية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها إزاء استمرار المجازر والتقتيل دون هوادة وبشكل منظم في رواندا. ويذكر بأنه سبق لمجلس الأمن أن أدان هذا التقتيل في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

«وقد حدثت هجمات على المدنيين العزل في جميع أنحاء البلد لاسيما في المناطق التي يسيطر عليها أفراد أو أنصار القوات المسلحة لحكومة رواندا المؤقتة. ويطلب مجلس الأمن من الحكومة المؤقتة في رواندا والجهة الوطنية الرواندية اتخاذ التدابير الفعالة للحيلولة دون وقوع هجمات على المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ويدعو قيادة كلا الطرفين إلى أن تدين علنا هذه الهجمات وأن تلتزم بضمان تقديم الأشخاص الذين يحرضون على تلك الهجمات أو يشاركون فيها للمحاكمة وإنزال العقاب بهم.

«ويدين مجلس الأمن جميع أشكال انتهاك القانون الإنساني الدولي هذه، لاسيما ما اقترف في حق السكان المدنيين، ويشير إلى أن الأشخاص الذين يحرضون على هذه الاعتداءات أو يشاركون فيها يتحملون شخصيا مسؤوليتها. وفي هذا السياق يشير مجلس الأمن إلى أن قتل أفراد مجموعة إثنية بنيّة القضاء على تلك المجموعة كليا أو جزئيا يمثل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي.

«ويؤكد مجلس الأمن من جديد الطلب الوارد في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) بوقف إطلاق النار والأعمال العدائية فورا بين قوات حكومة رواندا المؤقتة وقوات الجبهة الوطنية الرواندية.

ويشني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا للتوسط من أجل تحقيق هذا الحل، ويطلب منهما مواصلة جهودهما مع البقاء على اتصال ببلدان المنطقة وبمنظمة الوحدة الأفريقية. ويشني أيضا على ما أظهره أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من شجاعة وتفان في تقديم الحماية إلى المدنيين الذين التجأوا إلى البعثة.

«ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية لوضع حد للقتال والمجازر في رواندا. ويشني أيضا على الجهود التي تبذلها الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى الشعب الباس في رواندا.

«ويشعر مجلس الأمن بالقلق العميق إزاء حالة الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين الذين اضطروا إلى الهرب من القتال والتقتيل في رواندا.

«ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الى مساعدة مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الإغاثة والمساعدة الإنسانية العاملة في المنطقة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في رواندا والدول المجاورة. ويدعو المجلس الدول المجاورة لرواندا أن تعمل الى جانب منظمة الوحدة الأفريقية على توفير الحماية الكافية للاجئين وتيسير نقل السلع واللوازم لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين في رواندا.

«ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف الرواندية الى كفالة حماية الأشخاص المشردين واللاجئين في رواندا واللاجئين خارج رواندا وكفالة المرور الآمن للمساعدة الإنسانية.

«ويؤكد مجلس الأمن الحاجة العاجلة إلى وضع إجراء دولي منسق للمساعدة على إحلال السلم في رواندا وتخفيف معاناة الشعب الرواندي. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، باتخاذ التدابير الصحيحة لضمان تنفيذ الجهود الدولية لدعم الأوضاع في رواندا تنفيذًا فعالًا ومتناسقًا، ولكفالة اطلاع جميع الأطراف ذات الصلة على كل ما يجري. «ويؤكد مجلس الأمن على أهمية مطار كينغالي في إيصال جهود الإغاثة الدولية المقدمة إلى رواندا وكذلك في تلبية احتياجات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويدعو الطرفين إلى إبقاء المطار مفتوحا في جميع الأوقات لهذه الأغراض.

«ويؤكد مجلس الأمن أهمية ضمان ألا تؤثر الحالة في رواندا تأثيرا سلبيا على أمن البلدان المجاورة واستقرارها. «ويحذر مجلس الأمن من أن الحالة في رواندا ستتفاقم بصورة خطيرة إذا ما أتيح المزيد من الأسلحة لأي من الطرفين. ويناشد جميع الدول أن تمتنع عن تزويد طرفي الصراع بالأسلحة أو غيرها من أشكال المساعدة العسكرية.

«(د) أن يتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تدابير تقديم المساعدة الانسانية الى الأشخاص المشردين المحتشدين على طول الحدود مع تنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندي؛

«(هـ) أن يطلع على أية معلومات يتلقاها عن تدفقات الأسلحة الى رواندا، وأن يتشاور مع بلدان المنطقة ومع منظمة الوحدة الافريقية بشأن الجوانب العملية لتطبيق حظر الأسلحة الى رواندا؛

«(و) أن يقدم مقترحات بشأن إجراء تحقيق في التقارير الواردة عن حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الانساني الدولي خلال الصراع.

«ويعتمد مجلس الأمن النظر على سبيل العجلة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/518) وفيما يقدمه الأمين العام من توصيات أخرى.» وسيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1994/21.

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١/١٥.

والمجلس مستعد للنظر فورا، من حيث المبدأ، في تطبيق حظر على الأسلحة المقدمة إلى رواندا.

«ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالمحافظة على وحدة رواندا وسلامتها الإقليمية، واقتناعه بأن اتفاق أروشا للسلم لا يزال الإطار الوحيد الذي يمكن فيه حل النزاع في رواندا، وأساس السلم والوحدة الوطنية والوفاق في البلد. ويدعو الطرفين من جديد إلى تجديد التزامهما بهذا الاتفاق.

«ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام:

«(أ) أن يقدم، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، تقريرا عن أية إجراءات جديدة يمكن اتخاذها بغية المساعدة في إعادة سيادة القانون وإحلال النظام في رواندا، وتوفير الأمن للأشخاص المشردين؛

«(ب) أن يعمل، الى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية ودول المنطقة، على اتخاذ الخطوات الدبلوماسية الوقائية اللازمة لمنع انتشار العنف والأعمال الوحشية الى البلدان المجاورة؛

«(ج) أن يستكشف على سبيل الاستعجال سبل تقديم الغوث والمساعدة الانسانية الى اللاجئين والأشخاص المشردين؛